البنوك الشاملة

مفهوم البنك الشامل[1]:

تعدد تعريفات البنوك الشاملة حيث يعرفها البعض بأنها تلك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك وكذلك الوظائف غير تقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال بينما يعرفها البعض الآخر بأنها "المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة والتي تلعب دور منظم في تأسيس المشروعات وإدارتها وبصفة عامة يمكن القول أنها البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل الأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصدر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة "بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".

وهكذا يتضح أن البنوك التجارية أو الاستثمار والعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد وفي آن واحد بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنوير مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو مواد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم وتنمية المواد المالية للبنك.

أسباب ظهور البنوك الشاملة:

يرجع انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة في مقدمتها:

١- تحرير تجارة الخدمات المصرفية: تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الإورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة العامة للتعريفة

---

(١) المركز الجامعي برج عريريج – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير. الجزائر.
أ. طارق عبد العال حماد – التطورات العالمية وانعكاساتها في أعمال البنوك – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٣.

والتجارة GATT والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها أنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي ١٩٩٥ وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة ٧٠ دولة ١٩٩٧ على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام ١٩٩٩ وتشمل اتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها : الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التامين وسوق المال والخدمات ، والنقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية العلمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة.

٢- التقدم التكنولوجي: وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول وكذلك ثورة الحسابات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل كل ذلك أدى إلى اتساع البنوك لركوب الموجة الجديدة ليكون لها السبق ولكي تجني اكبر قدر من الأرباح قبل غيرها.

٣- استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة: وتتمثل في الأدوات الحديثة البنكية.

أ- التجارة الالكترونية: هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل الكترونية، وتتمثل في الانترنت عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفات ومعلوماتها في الانترنت، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائرة المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات الكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد ، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.

ب- القروض المشتركة: هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة ، تشترك في تقديمها عدة بنوك ، تخصص هذه القروض تمويل العمليات ذات المبالغ الضخمة.

ج- شهادات الإيداع: هي وثيقة قابلة للتداول ، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

د- المشتقات: هي عقود مالية تتنوع هذه العقود حسب طبيعتها ومخاطرها وآجاله لمتراوحة بين ٣٠ يوم وسنة واهم هذه العقود عقود الحيازة، عقود الآجال، عقود المستقبل.

٤- المخاطر المصرفية وقرارات لجنة بيازل:

في ظل تأثير الجهاز المصرفي بالعولمة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي بنك

من البنوك عرضة للعديد من المخاطرات التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغيير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية ، وفي أول خطوة للقضاء على تصاعد المخاطر الائتمانية تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسوقات الدولية.

٥- الشركات متعددة الجنسيات: وهي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها احد السمات الأساسية للعولمة ، فهي تؤثر بقوة الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية.

٦- الخصخصة: وتتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الاتفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية ، ومن دوافع الخصخصة تحقيق عدد من الايجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطر.

وظائف البنوك الشاملة ومزاياها :

مزايا البنوك الشاملة :

١- صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لحماية المشروعات الوليدة وترويج منتجاتها.

٢- فتح أسواق خارجية واختراق أسواق التصدير الدولية لما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.

٣- تعبئة الفائض الاقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني بتحويل إشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسبيبه ، والعمل على خلق إشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالمية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان.

٤- تطوير وظائف البنوك التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتامين ضد المخاطر.

٥- اكتساب القدرة الهائلة على أحداث التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريق إتاحة إمكانية إنشاء آلاف المشروعات في مختلف المجالات.

وظائف البنوك الشاملة:

تتمثل أعمال البنوك الشاملة في النواحي التالية:

أ- دور البنوك في ترويج المشروعات الجديدة:

ويتنوع هذا الدور بحيث يشمل ما يلي :

١- إعداد دراسات الجدوى: وذلك للفرص الاستثمارية و البنك الشامل لديه القدرة على القيام بهذه الدراسات بسبب مجمع الخيرات المتنوعة فيه فهو يتولى قيادة العملية اتجاه عملائه و يتنافس مع غيره من البنوك في مستوى هذه الخدمة التي يقدمها و دقة النتائج التي يتوصل إليها و في إتاحتها للتنفيذ.

٢- تقديم مجموعة من الخدمات الاستثمارية للغير: و التي لا غنى عنها لبلورة الفرص الاستثمارية و تنفيذها و تمويلها و ذلك عن طريق الإعلان عن الفرص الاستثمارية.

ب- دوره في القيام بأعمال الصيرفة الاستثمارية:

تتضمن ثلاث وظائف هي :

١- الإسناد: و هي وظيفة تحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية و بيعها على حساب مخاطرة بنك الاستثمار و بذلك فالبنك يتحمل المخاطر بدلا من الشركة المصدرة.

٢- التوزيع: أي بذل أفضل الجهود البيعية لصالح الشركة المصدرة للأسهم بدون تحمل مخاطر مسكها مقابل تتقاضي البنك عمولة التوزيع.

٣- تقديم الاستشارة حول الإصدارات الجديدة: يستطيع البنك الشامل تقديم الاستشارة الحلية حول نوع و تشكيلة الأوراق المالية المرغوبة في ضوء أوضاع الشركات المصدرة لها إذ يتوافر لديه معلومات حديثة عن السوق المالية و كل ما يتعلق بعملية بيع أو شراء هذه الأسهم.

ج- دوره في الاستثمار في الأسهم:

من الوظائف الهامة للبنك الشامل شرائه للأوراق المالية و كذلك اختياره الأوراق المالية لصالح الغير حيث يضطلع هنا بمجموعة من الوظائف منها:

١- المساهمة في الشركات التي تؤسسها.

٢- شراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة و إعداد الدراسات و تقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة و التقييم

٣- شراء سندات الشركات المساهمة.

٤- إنشاء شركات الاستثمار و الشركات القابضة و الصناديق و تحويل ملكية المنشآت باتجاه شركات المساهمة و تأسيس المشروعات العربية المشتركة.

٥- تكوين محافظ استثمارية للغير.

د- دور البنك الشامل في تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن :

يتمثل ذلك في :

١- اثر القروض المصرفية على تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات.

٢- التفاعل بين تنويع محفظتي الإقراض و الاستثمار للبنك الشامل.

٣- القروض للوسطاء و المتعاملين في السوق.

٤- تسنيد القروض.

والشكل التالي يسهم في إيضاح مفهوم البنوك الشاملة[1]:

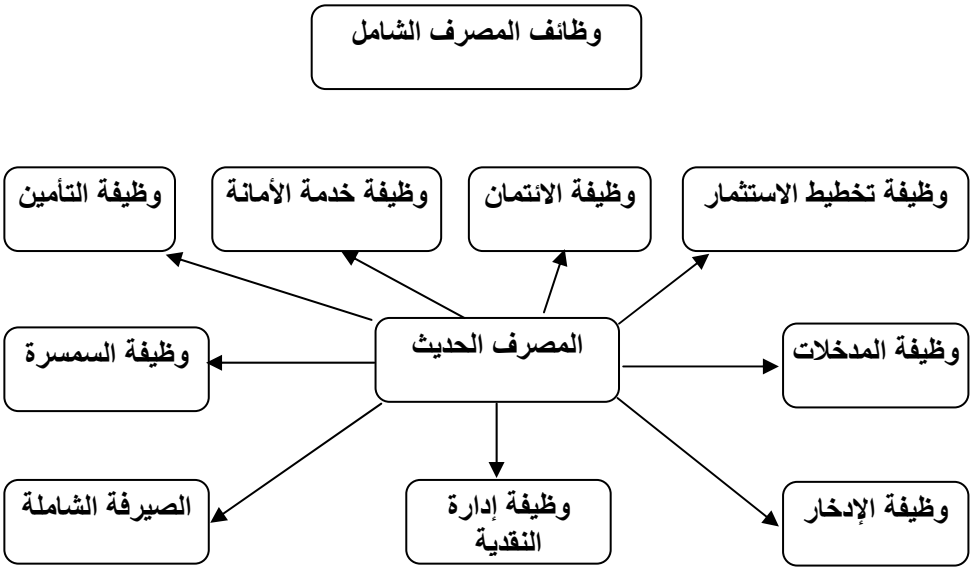

(1) سليمان شكيب الجيوسي، ومحمود جاسم الصميدعي، "تسويق الخدمات المالية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص: ٨٦.

خصائص المصارف الشاملة[1]:

١- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات:

حيث تقوم المصارف الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة، والعمل على دعم الاستثمار وتنميته، كما تمارس أيضاً كل العمليات المصرفية، بالإضافة إلى أداء خدمات التأمين.

٢- التنويع في مصادر التمويل والاستثمار:

حيث تلجأ المصارف الشاملة إلى التنويع في مصادر تمويلها، عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية، بالإضافة إلى تنويع أدوات الاستثمار، وكذلك تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها.

٣- الانتشار:

حيث تمارس المصارف الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو في خارج هذه الدولة.

٤- قوة مركزها المالي:

بسبب إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات اقتصادية متنوعة[2].

٥- قدرتها على تجنب مخاطر الائتمان:

والذي قد تتعرض له المصارف من خسائر وعدم سداد القروض، وذلك باعتماد هذه المصارف على مبدأ التنويع القطاعي والجغرافي والمهني، سواء من حيث حصولها على الإيرادات أو توظيف هذه الأموال.

٦- درجة عالية من الاستقرار:

في ظل التنويع الذي يحققه المصرف الشامل، فإنه يتوقع أن يحقق الاستقرار في حركة الودائع، كما يتوقع أن تنخفض مخاطر الاستثمار..فالدورات التجارية لا تصيب كافة القطاعات خلال نفس القدرة، وبالتالي فإن نقص الودائع التي يقدمها قطاع معين، قد

---

(١) نادية عبد الرحيم – تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفصيل النشاط الاقتصادي – مرجع سبق ذكره ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) سامر بطرس جلدة – النقود والبنوك – دار البداية ناشرون وموزعون – عمان – الأردن ٢٠٠٩، ص ١٥٩.

يعوضه زيادة في ودائع قطاع آخر، فلو أصاب قطاع معين من القطاعات المتعاملة مع المصرف موجة كساد ترتب عليها إفلاس بعض منشآته، فإن مخاطر ذلك سوف تكون أقل عما لو كان المصرف يقتصر تعامله مع هذا القطاع دون غيره.

٧- المصرف الشامل في شكل الشركات القابضة المصرفية:

الشركة القابضة المصرفية هي شركة تقوم بإدارة مصرف أو عدة مصارف أو تجمع قانوني لعدد من المصارف بغية العمل في أكثر من مجال.

٨- المصرف الشامل ينتقل من مصرف محلي إلى مصرف متعدد الجنسيات:

أصبح المصرف الشامل يحمل صبغة دولية بعد أن كان المصرف في وقت مضى مصرفاً محلياً، وهنا يجب التفريق بين هذين الشكلين:

المصرف المتعدد الجنسيات: ويمثل مجموعة مصارف يمتلك رأس مالها مجموعة من المصارف في بلدان مختلفة، تعمل أيضاً في تمويل الشركات متعددة الجنسيات التي تملك و تدبر أموالها في كثير من الدول، ومن هذه المصارف ما ينشط في العمل في المناطق الحرة.

بنما نجد المصرف المحلي عبارة عن مصرف للتنمية المحلية: عادة تكون مملوكة للدولة أو السلطات المحلية يهدف لتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات المحلية لتدعيم خدمات المرافق العامة كالإنارة والمياه والطرق، ومثال ذلك نجد مكتب قروض الأشغال العامة في إنجلترا وبنك المقاطعات التركي.

وبما أن المصارف اليابانية تعد من أكبر المصارف، نشير أن نمط دخول الشركات اليابانية إلى الأسواق الدولية (أو تدويل الشركات اليابانية) يثير عدداً من الدروس التي يجب الاستفادة منها كأسلوب استراتيجي.

٩- المصرف الشامل ينتقل من مصرف ذي مكتب واحد إلى مصرف ذي فروع متعددة:

وفق توزع المصارف في المناطق الجغرافية، يؤدي المصرف ذي المكتب الواحد خدماته للجمهور على أساس مكتب واحد في منطقة جغرافية واحدة، بينما يؤدي المصرف ذي الفروع المتعددة خدمات للجمهور على أساس عدة فروع تمثل كياناً واحداً تنتمي لمركز رئيسي له صفة الهيمنة، فيكون المصرف ذو الفروع غالباً في شكل شركات مساهمة ذات طابع لا مركزي في التسيير لا يرجع للمركز الرئيسي إلا ي مسائل هامة.

١٠- المصرف الشامل ينتقل من مصرف مجموعة إلى سلسلة مصارف:

هي عبارة عن مؤسسات مصرفية ذات طابع احتكاري تعود ملكيتها لشركة قابضة تتولى السيطرة على العمليات الإدارية وإنشاء عدد من المصارف والشركات المالية.

الانتقادات الموجهة إلى البنوك الشاملة:

يرى البعض من ضرورة إعتبار البنوك الشاملة بمثابة الشركات القابضة مالكة لأخرى تابعة ومتخصصة في أنشطة وقطاعات معينة حتى يؤدي ذلك إلى تجنيد البنوك الكثيرة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وتؤدي إلى زعزعة ثقة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين والأفراد في الجهاز المصرفي واهم هذه الإنتقادات.

١- تركيز السلطة الإقتصادية:

فالبنوك الشاملة تعتبر بنوك كبيرة الحجم بطبيعتها من خلال ملكيتها لنصيب كبير من الأسهم والشركات الصناعية والتجارية وغيرها قد تكون قادرة على التأثير على هيكل الإقتصاد القومي على نحو تحالف المصلحة القومية وأحيانا تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة ولذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصلحة الإقتصاد ككل ورغم أن الكثير من الدول أصدرت التشريعات الواجهة الإحتكارات وإلا أن مثل هذه القوانين عادة مايصعب تطبيقها كما يجب في الواقع العمالي.

٢- تركيز القوة السياسية:

فعلاقة البنوك الشاملة بالعملاء ودرجة سيطرتها على مفاتيح رئيسية داخل الإقتصاد القومي تغري بعض هذه البنوك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي وذلك من خلال ماليها والقائمين على إدارتها أومن خلال أصحاب المصالح المرتبطين بها.

٣- من الجدير بالذكر أن تركز القوى السياسية دائما يوجد في ظل وجود الكيانة القوية والضخمة متسعة النشاط وعادة ماتدخل هذه الكيانات في الحيات السياسية وتمارس شيء ألوان الضغوط للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أو إدارتها لصالحها وذلك في حالات التشريعات الضريبية بمجالات النشاط المسموح بها الحصول على مزايا معينة أو السيطرة على مشروعات معينة.

٤- نظرا لأن البنوك الشاملة تعد بطبيعتها في الكيانات الكبرى فمن الطبيعي إذا أن تتوافر له القدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصورة متعددة وخاصة في الدول النامية التي توجد بها بنوك محلية أودولية لنشاط ذات نفوذ قوي.

٥- تعارض المصالح:

حيث أنه من الممكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملاء وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية فيحاول البنك أن يشجع عملاء على امتلاك أسهم وسندات معينة أو يعيق ظهور شركات أخرى أو أوراق مالية منافسة للمشروعات التي له إرتباط بها الأمر الذي دعا بعض الدول مثل إنجلترا إلى فصل إدارات الإستثمار في البنوك على الأنشطة الأخرى وجعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد.

٦- درجة التعرض للخطر فمن الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة وذلك بسبب دخولها أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر فتعدد أوجه النشاط يؤدي إلى تعدد المخاطر ومن المخاطر التي تتعرض لها كثير من البنوك التجارية التقليدية وغيرها الحصول على موارد قصيرة الأجل ثم استخدامها في استثمارات طويلة الأجل مما يؤدي إلى في كثير من الحالات لمخاطر متعددة وتوقف المشروعات عن سداد في وقت محدد أو تعتبرها كذلك من الممكن أن تستخدم البنوك الشاملة نفوذها لتدعيم الأوراق المالية المرتبطة بأنشطتها واستخدام أدوات التأمين التي أصبحت تدخل ضمن أنشطتها التي تقوم بها في سبيل تعزيز مقابلة المخاطر.

٧- الوصول إلى حد الأمان ضمن المعروف عالميا أن من الصعب السماح بانهيار البنوك الكبيرة نتيجة التكاليف الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن تنتج عن هذا الإنهيار وعادة مايقال أنها أكبر من الفشل أو من الإخفاق لذلك تحرص البنوك الكبيرة ومنها البنوك الشاملة إنتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاتها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوب بها.

٨- صعوبة الرقابة والإشراف:

حيث تجد المؤسسات التمويلية الكبيرة صعوبة في تنظيمها عن منشآت صغيرة الحجم المنظمة في حدود ضيقة ولابد من وجود قواعد خاصة متطورة للرقابة والإشراف تتناسب وطبيعة حجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة.

٩- إخفاء الأداء الردئ للإدارة:

فقد تعتمد البنوك الشاملة إلى إخفاء الأداء الصعب للإدارة أو إلى تغطية خسائر القطاعات معنية من خلال فوائض قطعات أخرى الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد مراكز الربحية والأداء للقطاعات المختلفة خاصة في ظل والاتساع الكبير للأنشطة.

١٠- الاحتكارية المحلية:

فعادة يؤدي تعاظم حجم البنوك الشاملة إلى محدودية المنافسة أو تأكلها في ظل ضيق الأسواق الإقليمية وصعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى دعم الإحتكار المحلي.